**المحور الخامس – الاستثمار:**

يعد الاستثمار من أهم الدوافع التي تحقق النمو الاقتصادي للدول، كما أنه يساهم بشكل كبير في رفع مستوى المعيشة للأفراد، ويحقق النمو المجتمعي في الدولة، كما يقلل من نسب البطالة التي تمثل عائق كبير في النمو الاقتصادي للدول بشكل عام، فيعد الوسيلة المناسبة لتحقيق دخل قومي مناسب يسد من احتياجات الدولة الخارجية والداخلية.

**أولا - تعريف الاستثمار:**

بالإنجليزيّة Investment و هو عِبارةٌ عن رأس المال المُستخدم في إنتاجِ أو تَوفيرِ الخَدَمات أو السلع، وقد يكون استِثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسّندات، أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة المُمتلكات،

ويُعرَّف الاستثمار بأنّه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبليّ.

 من التّعريفات الأُخرى للاستثمار هو مبلغ ماليّ يُستثمر بشيءٍ ما؛ وخصوصاً في الأعمال التجاريّة التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة

هو عبارة عن مصطلح اقتصادي يشير إلى رأس المال الذي يتم استخدامه في إنتاج وتوفير المنتجات أو الخدمات، وذلك من أجل الحصول على النفع المالي منه، ويؤثر بشكل رئيسي على الاقتصاد الخاص بالدولة، وقد يتنوع ما بين الاستثمار الثابت كالأسهم والسندات أو الاستثمار المتغير كالاستثمار في الممتلكات أو الاستثمار في الأعمال التجارية المختلفة، والغرض منه تحقيق الربح المالي بشكل ثابت وعلى مدى طويل.

 **ثانيا -** **أهداف الاستثمار:**

يتم اتجاه الأفراد أو الدول إلى الإستثمار نظرًا لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الآتي :

1-  السعي لتحقيق الأرباح المالية.

2- توفير الحماية على الأموال من خلال استثمارها لتجنب انخفاض القوة الشرائية نتيجة ارتفاع التضخم، وبالتالي يساهم في تحقيق أرباح رأسمالية.

3- الحفاظ على النمو في الثروات المالية، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

4- تلبية متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوسيع الأفاق له لمواكبة زيادة معدلات الطلب فيه.

5- مواكبة التطور المستمر في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، لذا يتم اللجوء للاستثمار لاستثمار الأموال في تطوير التكنولوجيا والتقنيات في الدولة لمواكبة العالم.

6- رفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير مصدر دخل ثابت وكبير.

7- الاستفادة من مميزات الضرائب على المشاريع الاستثمارية وبالتالي حماية الدخل الفردي من الضرائب وقيمتها المرتفعة.

8- تحقيق الأمان في المستقبل وخاصة للأشخاص القريبين من سن التقاعد للحفاظ على مستوى دخل ثابت لهم بعد التقاعد.

9- زيادة مستوى الإنتاج بالنسبة للدول، وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة نسبة مستوى الدخل للفرد.

10 – تخفيض نسبة البطالة، من خلال المشاريع الاستثمارية التي تحتاج ليد عاملة بنسبة كبيرة فتفتح آفاقًا واسعة للتوظيف.

11- تحقيق التوسع الاقتصادي للدولة، وبالتالي فتح آفاقًا جديدة في النواحي الاقتصادية.

 كما يَسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف، وهي:

* توفير الحماية للمال من انخفاضِ قُوّته الشرائيّة الناتجة عن التضخم؛ حيث إنّ هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباحٍ رأسماليّة، وعوائد تُحافظ على القوة الشرائيّة للمَال المستثمر. المحافظة على استمرار التنمية في الثروة الماليّة، فيكون الهدف من الاستثمار هو تَحقيق العوائد الماليّة المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
* الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المُستثمرين على الاستِثمارات التي تُحقّق لَهُم أكبر العوائد الماليّة دون الاهتمام بأيّ اعتباراتٍ أُخرى، مثل نسبة المُخاطرة.
* توفير الحماية للدخل من الضرائب؛ حيث يسعى الاستثمار إلى إفادة المُستثمرين من مزايا الضرائب، والناتجة عن التشريعات المُطبقة، وفي حال تمّ توظيف الاستثمار في مجالٍ غير مناسب قد يؤدّي ذلك إلى التعرّض لنسبةٍ مرتفعة من الضرائب.
* الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتمّ بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق الماليّ؛ حيث يحرصون على اختيار استثماراتٍ مُرتفعة المخاطرة، ويقبلون كافّة الأشياء المُترتبة على اختياراتهم.
* تأمين المستقبل؛ وهي الاستثمارات المُرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل؛ من خلال استثمار المال في شراء الأوراق الماليّة التي تُقدّم عوائد متوسّطة، مع أقلّ درجة من المخاطرة.

**ثالثا** - **أدوات الاستثمار:**

 يعتمد الاستثمار على مجموعةٍ من الأدوات الخاصة به، وتُشكّل أصولاً ماليّةً أو حقيقيّةً تتبع لملكية المستثمرين، وتُعدّ هذه الأدوات وسائط استثماريّةً تُصنّف إلى قسمين هما

**أدوات الاستثمار الماديّة،** وتشمل الآتي: المشروعات الاقتصاديّة: هي من أكثر أنواع الأدوات الاستثماريّة الماديّة انتشاراً، وتشهد تَنوُّعاً في نشاطاتها التجاريّة، والخدميّة، والزراعيّة، والصناعيّة، وتسعى إلى إنتاج الخدمات والسلع التي تُشكّل حاجات الأفراد.

 العقارات:

هي استثمارات تعتمد على طريقتين هما:

 **الاستثمار المباشر:** هو شراء المُستثمر لعقار حقيقيّ، مثل الأراضي والمَباني.

**الاستثمار غير المباشر:** هو شراء المُستثمر لسندٍ عقاريّ؛ من خلال المُشاركة بإحدى المحافظ الاستثماريّة أو المَصارِف العقاريّة.

**السلع:** هي المُنتجات التي تتميّز بخصائص استثماريّة، وتمتلك أسواقاً خاصّةً بها تشبه أسواق الأوراق الماليّة، ومن الأمثلة على هذه السلع الذهب والبُن.

 أدوات الاستثمار الماليّة، وتشمل الآتي:

 **الأسهم:** هي الوَثائق الماليّة التي تُسلّم للأفراد الذين يَمتلكون حصصاً من رأس مال شركة مُعيّنة، وتُقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما:

 **الأسهم العاديّة**: هي عبارة عن مُستندات ملكيّة تمتلك قيماً سوقيّة، ودفتريّة، واسميّة؛ فالقيمة الاسميّة هي القيمة المُدوّنة على سند السهم، والقيمة الدفتريّة هي قيمة حقوق ملكيّة السهم ولا تتضمّن الأسهم المُمتازة، بل الأرباح والاحتياطات، أمّا القيمة السوقيّة فهي التي تُشكّل سعر بيع السهم في السوق الرأسماليّ. **الأسهم الممتازة:** هي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصّةً بهم، مثل الأولويّة في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الربح نتيجةً لتصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيمٍ مثل الأسهم العاديّة، وهي:

 القيم الدفتريّة، والسوقيّة، والاسميّة.

 **السندات:** هي وثائق تثبت امتلاك أصحابها حقوقاً معينة في ملكيّة الأشياء أو استخدام خدمات مُحددة، كما تُعدّ ديوناً مترتبةً على أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتشمل السندات

 **الأنواع الآتية:** السندات الصادرة عن الحكومة، وتُعرف باسم السندات الحكوميّة؛ وهي عبارة عن صكوك ذات مديونيّة طويلة ومتوسّطة الأجل، وتصدّرها الحكومات للحصول على موارد تساعدها على مواجهة التضخّم أو تغطية العجز الاقتصاديّ. السندات الصادرة عن المؤسسات: هي عقود بين المنشآت (المقترضة) والمستثمرين (المُقرضين)، ووفقاً لهذا الاتفاق يُقرض الطرف الثاني مبلغاً ماليّاً للطّرف الأول الذي يتعهّدُ بأن يردّه مع قيمة الفوائد المترتبة عليه في تاريخ مُحدّد

. أنواع الاستثمار توجد مجموعة من أنواع الاستثمار التي تُصنَّف وفقاً لعدّة معايير مُحددة، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ هذه الأنواع:

 وفقاً لنوعه الاستثمار الاقتصاديّ: هو إنتاج الخدمات أو السلع المُخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الزراعيّة والصناعيّة.

الاستثمار الاجتماعيّ: هو السعي نحو رفع رفاهيّة الأفراد الاجتماعيّة، مثل المشروعات الثقافيّة، والرياضيّة. الاستثمار الإداريّ: هو تطوير الأماكن الإداريّة التي تهتمّ بالمحافظة على المجتمع، مثل المباني العسكريّة والحكوميّة.

استثمار الموارد البشريّة: هو السعي لتحقيق التنمية البشريّة التي تظهر في البرامج التدريبيّة، والتعليميّة المُقدمة للأفراد في الدولة.

 وفقاً لأداته تشمل الأنواع الآتية:

الاستثمار الحقيقيّ: يُعرف أيضاً باسم استثمار الأعمال أو المشروعات، ويُعدّ الاستثمار حقيقيّاً عندما يُوفّر للمستثمر الحقوق في الحصول على أصول حقيقيّة، مثل الذهب والعقارات.

الاستثمار الماليّ: هو شراء حصّة في رأس مال أو قرض توفر لصاحبها أرباحاً أو فوائد مضمونةً بالقانون. الاستثمار المعنويّ: هو الاستثمار المعتمد على الحصول على معرفة أو أصول فكريّة، مثل تنفيذ بحث علميّ.

وفقاً لمعيار التعدد وعدمه الاستثمار المُتعدد: يُعرف أيضاً باسم استثمار المحفظة؛ وهو الاستثمار في أكثر من نوعٍ من أنواع الأدوات الاستثماريّة الماليّة أو الماديّة. الاستثمار غير المُتعدّد: هو المشاركة باستثمار واحد، مثل شراء أصل ماليّ أو أصل ماديّ واحد فقط. وفقاً لمعيار الملكيّة أي أن يكون الاستثمار ملكاً للأفراد أو المجموعات أو الدول، ويشمل الأنواع الآتية: الاستثمار الخاص: هو استثمار يُنفّذه فرد أو مجموعة أفراد بشكل قانونيّ ضمن شركةٍ خاصّة.

 الاستثمار العام: هو استثمار تُنفّذه منشأة أو مجموعة منشآت تتبع ملكيّتها للدولة ضمن شركة عامة. الاستثمار المُختلط: هو استثمار يُنفّذه شخص أو مجموعة أشخاص، أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصّة، مع منشأة أو مجموعة منشآت عامة، ضمن أيّ نوعٍ من أنواع المنشآت المُختلطة التي تُوزّع ملكيّتها بين طرفين عام وخاص.[[1]](#footnote-2)

**رابعا - أنواع الاستثمار:**

يتميز الإستثمار بالتنوع الكبير حيث يمكن أن تستثمر أموالك في أي نوع يناسب احتياجاتك ومتطلباتك، كما أنه يتنوع طبقًا لاحتياجات الدولة ومن أهم أنواع الآتي:

1- الإستثمار المالي الذي ينقسم إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به فرد محدد لتحقيق ربح مالي، والاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة من خلال تحقيق خططها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي والمجتمعي للدولة.

2- الإستثمار طويل الأجل الذي يتم الانتفاع به على المدى الطويل.

3- الإستثمار قصير الأجل الذي يتم الانتفاع به في فترة زمنية قصيرة ومحددة.

4- الإستثمار الأجنبي وهو الاستثمار بالعملات الأجنبية والشركات العالمية داخل دولة ما لرفع مستوى معيشتها وتحقيق النمو الاقتصادي لها.

5- الإستثمار المحلي الذي يعتمد تطبيقه داخل الدولة نفسها من قبل المستثمر المحلي.

6- الإستثمار الاجتماعي الذي يساهم بشكل كبير في تحسين وضع اجتماعي أو أنه يعود بالنتفع على المجتمع بشكل عام.

7- الإستثمار التطوري الذي يساعد على تطوير مجال معين من الأعمال.

**خامسا - محددات الإستثمار**:

للاستثمار الكثير من المميزات التي تعود على الفرد والدولة بشكل عام، ولكنه يعيقه بعض المحددات التي تعرقل سيره بشكل سليم، ومنها التأثر بالظروف السياسية والأمنية للدولة التي قد تعيق سيره بنجاح، كما يتأثر بطبيعة السياسات الاقتصادية في المنطقة التي يتم الاستثمار فيها، وأحيانًا يتعرض للمخاطرة حيث لا يوفر الاستقرار المالي بشكل دائم، ويمكن أن يعيقه الطموح الغير متوازن أو الشغف الغير موزون الذي قد يعرضه للفشل ويعرضه لنسب مخاطرة كبيرة مما يؤدي إلى خسارة رأس المال.[[2]](#footnote-3)

**1 - سعر الفائدة**

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

لهذا يلاحظ أن الدول المتقدمة تميل دائما في سياساتها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة والعمل على تخفيضه باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي، من أجل تشجيع الاستثمار، وما لذلك من أثر فعال في زيادة الاستخدام والإنتاج، كوسيلة للخروج من الأزمة. والعكس صحيح في حالة التضخم الاقتصادي.

**2 - الكفاية الحدية للرأسمال**

ويقصد هنا بالكفاية الحدية للرأسمال، هو الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، أو العائد على رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائما وأبدا على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأسمال، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة، كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

**3 - طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال:**

مما لا شك فيه، أنه عندما يقوم أي مستثمر ذات سلوك عقلاني باستثمار ما لديه من مال خاص أو مقترض، لا بد عليه أن يضع في الاعتبار العاملين التاليين:

* العائد المتوقع - الكفاية الحدية لرأس المال.
* سعر الفائدة - كلفة استخدام رأس المال.

وعليه في هذه الحالة، الموازنة بين هذين العاملين، فإذا كانت الكفاية الحدية الرأسمال العائد المتوقع أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك سوف يساعد على الاستثمار والعكس صحيح.

إذا افترضنا أن الكفاية الحدية للرأسمال كانت أكبر من سعر الفائدة، إلى أي حد يستمر المستثمر بالاقتراض، أو هل أن عملية الاقتراض أو طلب الأموال من أجل الاستثمار سوف تستمر ما لا نهاية ؟

إن الجواب على ذلك بطبيعة الحال بالنفي، حيث أن المستثمر يستمر باقتراض الأموال ما دامت الكفاية الحدية للرأسمال أكبر من سعر الفائدة ويستمر هكذا ولكن إلى حد معين، لأن ذلك الاستمرار سوف يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية سبب انطباق قانون الغلة المتناقص- أو هذا يعني أن المستثمر وهو يقوم بعملية الاقتراض لا بد أن يصل إلى وحدة نقدية مقترضة يتساوى عندها العائد الكفاية الحدية مع تكلفة اقتراضها (سعر الفائدة) وهذه الوحدة تسمى عادة بالوحدة الحدية ، حيث تكون جميع الوحدات المقترضة قبل الوحدة الحدية تحقق عائد، وعند هذا المستوى الإجمالي من الاقتراض يكون المستثمر قد حقق أكبر عائد ممکن، أما إذا استمر بالاقتراض ما بعد الوحدة الحدية ، فإنه سوف يحقق خسارة عن كل وحدة مقترضه، نظرا لأن العائد سوف يكون أقل من سعر الفائدة.

1. **- التقدم العلمي و التكنولوجي :**

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي، أحد العوامل المحددة للاستثمار، حيث أن ظهور الآلات والمكائن الجديدة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، تدفع المنتج – کونه يعيش في ظل سوق منافسة – دائما لاستبدال ما لديه من مكائن قديمة بمكائن جديدة، إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة.

**5 - درجة المخاطرة**

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة، إذ أن كل عملية استثمار، لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، وكما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار

. وعلى هذا الأساس يلاحظ، أنه على الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ظلت قليلة، نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

1. **- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي:**

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كلما كان ذلك عاملا مشجعة للاستثمار والعكس صحيح.

1. **عوامل أخرى:**

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار، هو مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة، كلما كان ذلك مشجعة للاستثمار.

**سادسا - أهم المجالات الخاصة بالاستثمار:**

يمكنك الإستثمار في العديد من المجالات وفقًا للقطاع الذي تريد الاستثمار فيه، مثل القطاع العقاري، أو القطاع السياحي، أو القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي، وغيرها وفقًا للدافع الذي تريد الاستثمار من أجله، وهل تريد العائد بشكل سريع وقصير الأجل أم العائد على المدى الطويل والمستقر نوعًا ما.

**مجالات الإستثمار** :
يقصد بمجال الإستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الإستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الإستثمار.
فإذا ما قلنا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الإستثمارات المحلية, بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الإالمالية,الأجنبية فإّن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الإستثمار.أما لو قلنا بأنّ المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية, فإنّ تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الإستثمار.
و عموما, وكما تختلف مجالات الإستثمار, تختلف أيضا أدوات الإستثمار المتوفرة في كلّ مجال, وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لإختيار ما يناسبه منها.
و يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة, ولكن من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما: أ- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار
ب- المعيار النوعي لمجالات الإستثمار.
 **المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:**
تبوب الإستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية و استثمارات خارجية أو أجنبية.
أ- الإستثمارات المحلية:
تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي, بغض النظر عن أداة الإستثمار المستخدمة مثل: العقارات, الأوراق المالية و الذهب, والمشروعات التجارية.
ب- الإستثمارات الخارجية أو الأجنبية:
تشمل مجالات الإستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية, مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. و تتم الإستثمارات الخارجية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر.

مزايا الإستثمارات الخارجية و عيوبها:
 **مزاياها:**
- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الإستثمار.
- تهيئ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.
- تتميز بوجود أسواق متنوعة و متطورة.
- تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة و نشيطة.
- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين و الوسطاء الماليين.
 **عيوبها:**
- ارتفاع درجة المخاطرة و المتعلقة بالظروف السياسية.
- قد يكون لها تأثير على الإنتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن.
- احتمال ازدواجية الضرائب.
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية

1. : [https://mawdoo3.com/](https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1) [↑](#footnote-ref-2)
2. [https://e3arabi.com/](https://e3arabi.com/?p=731098)  [↑](#footnote-ref-3)